

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردنيشولون (منغوليا)

مهاراتكم الدبلوماسية والفعالية الكبيرة التي تضطلعون بها بالمسؤوليات السامية الموكولة إليكم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

وكذلك يشرفني شرفا رفيعا ويسرني أن أرحب في اللجنة الأولى بالسيد مارك غولدنج، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بمناسبة هذه الدورة الخاصة.

الاحتفال بأسبوع نزع السلاح

أستميح اللجنة عذرا أن أدلي ببيان قصير بوصفي العضو الذي يشغل منصب رئيس هذه الهيئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعقد اللجنة الأولى هذه الجلسة الخاصة احتفالا بأسبوع نزع السلاح، الذي بدأ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وبهذا، فإننا نواصل تقليدا كانت الجمعية العامة قد أرسته في جلستها الاستثنائية العاشرة وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وأنه لشرف كبير وامتياز عظيم لي أن أترأس هذه الجلسة الخاصة، التي أقربت أول الأمر بناء على اقتراح قدمه بلدي، منغوليا، في تلك الدورة الاستثنائية.

في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أعلنت الجمعية تكريس أسبوع لتعزيز أهداف نزع السلاح. وحشت الجمعية الحكومات والمنظمات غير الحكومية على جعل أسبوع نزع السلاح محط جهودها بغية زيادة وعي الرأي العام بأخطار سباق التسلح، ولا سيما سباق التسلح النووي، وذلك بغية تهيئة مناخ أفضل لادامة التقدم في مجال نزع السلاح.

يشرفني ويسرني أن أرحب بحرارة في اللجنة الأولى في هذه الدورة الاستثنائية، بسعادة السيد فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة. اسمح لي، سيدي، بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة وبالاصالة عن نفسي، أن أهنئكم ليس فقط على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين، ولكن أيضا على

وفي هذا الاطار أود أن أضيف أن الاحتفال بأسبوع نزع السلاح يمكن أيضا أن يؤدي دورا كبيرا في تطوير وعي قوي لدى الجمهور تأييدا لتعزيز

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النووية. وأود أن أضيف أن هذا الضمان الأمني قد يساعد أيضا في ثني العديد من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية التي تمتلك مستوى معيناً من القدرة النووية عن دراسة تطوير تكنولوجيا نووية لغير الأغراض السلمية.

وإن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، إلى جانب اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم الانتشار، سيكمل بالتأكيد ثلاثي المعاهدات العالمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ويحدوني الأمل أن تحافظ الدول الأعضاء على الزخم من أجل التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسريان مفعولها في موعد مبكر. وإنني أؤيد بقوة أيضا الجهود المبذولة لتحسين إنفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المستقبل القريب.

وكما يعرف أعضاء اللجنة، حدثت تطورات مشجعة في السنوات الماضية تدل على التفاعل بين الأبعاد العالمية والإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن الاختتام الناجح لاجتماع منظمة الوحدة الأفريقية الذي وافق على النص النهائي لمشروع معاهدة بشأن جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية يمثل نجاحا يلقي الترحيب، وسيدفع بالمعايير العالمية قدما دون شك.

وإن مسألة اساءة استخدام الألغام البرية مسألة تثير قلقا إنسانيا كبيرا، إذ أن الألغام البرية مازالت تنزل معاناة رهية بالسكان المدنيين. ويحدوني الأمل أن يجري تعزيز البروتوكول الخاص بالألغام البرية تعزيزا أكبر في الدورات التي ستعقد مرة أخرى في العام القادم للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة الخاصة بأسلحة تقليدية معينة.

وفيما يتصل بموضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، ولا سيما مسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، أود أن أقول إن هناك اتفاقا عاما بين الدول الأعضاء بأن الاتجاه المتزايد للاتجار غير المشروع بالأسلحة يترك أثرا مزعزا لاستقرار السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، أرى، أن لا مفر من أن يعمل المجتمع الدولي على استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بعكس هذا الاتجاه من خلال الاستراتيجيات الوطنية والدولية المنسقة.

الهيئات المتعددة الأطراف التي تعالج الحد من الأسلحة ومسائل نزع السلاح.

وأعرب عن أمني الوطيد بأن يسفر الاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٥٥ والتمديد اللانهائي للمعاهدة عن تعزيز انفاذها الفعال وتسريع التقدم باتجاه تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومن رأيي أن هذا القرار التاريخي وكذا أهمية تنفيذ صكوك المتابعة الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار النووي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ووقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وغيرها من هذه المواضيع.

وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن الأبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون فعالة وقابلة للتحقيق في موعد أقصاه ١٩٩٦ سيكون أساسيا لاحتراز التقدم الفعلي باتجاه الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل ولأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فإن الجهود التي لا تكل التي تبذلها اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح من أجل التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وفعالة تحظر إنتاج المواد الانشطارية هي أيضا عنصر حاسم في تعزيز قضية نزع السلاح النووي.

ونظرا للتباينات الكبيرة في الرأي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن مسألة نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تمثل موضوعا آخر يستحق الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المهم التأكد من عدم اغفال المتطلبات المشروعة لنقل التكنولوجيا لأغراض التنمية.

وهناك أيضا ما يسوغ بذل جهد مشترك من جانب المجتمع الدولي بغية إيجاد ترتيب يخفف من قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وأعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك أي إبطاء في تقديم هذه الضمانات، ولا سيما للدول التي التزمت التزاما كاملا وغير مشروط بالتخلي عن امتلاك وحيازة الأسلحة

١٩٤٥ لم تدخر الأمم المتحدة جهداً لكي تنفذ بالكامل أحكام الميثاق ذات الصلة، التي تدعو إلى ارساء وصون السلم والأمن الدوليين، مع التقليل قدر الإمكان من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية لأغراض التسليح.

وفي ذلك الوقت عهد إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بمسؤوليات محددة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى وجه الخصوص كلفت الجمعية العامة، بموجب المادة ١١ من الميثاق، بالنظر في المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح وتقديم:

"توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما".

ولدى تنفيذ تلك الولاية قدر الامكان خلال نصف القرن الماضي، عكفت المنظمة دون هودة على النهوض بمبادرات نزع السلاح، وخاصة من خلال أنشطة اللجنة الأولى للجمعية العامة.

إن اسبوع نزع السلاح الذي أعلنته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، يحتفل بتلك الانجازات. وقد جئت إلى هذا الاجتماع كما فعل الرؤساء قبلي، للتأكيد على الأهمية التي تعلقها الجمعية على العمل المنجز في ميدان نزع السلاح، وفي اللجنة الأولى بصفة خاصة، ولأكرر التأكيد على أهمية تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح.

إن التركيز على نزع السلاح هذه الأيام متعدد الأطراف في طبيعته وأكثر شمولاً من حيث القضايا التي يعالجها، وعالمي وإقليمي معا في فحواه. والتقدم في نزع السلاح يمكن أن يساعد على تهئية البيئة الضرورية لتسوية النزاعات، ولمبادرات صنع السلام وبناء السلام، وكذلك للنهوض بالديمقراطية والتنمية المستدامة للمجتمعات.

والعمل الذي يضطلع به ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الأولى هو جزء من عملية تضم نهجاً متعددة الأطراف إزاء المشاكل الجديدة والمشاكل المعلقة التي تمثل تحدياً للأمن الدولي. وعلى الرغم من أن خطر اندلاع حرب نووية تراجع الآن، فما زالت الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى موجودة بيننا.

إن المسائل التي أشرت إليها للتو في بياني هي بعض الموضوعات الرئيسية التي ظل المجتمع الدولي يعالجها على مدار السنوات العديدة الماضية. وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني أن المسائل الأخرى ذات الاهتمام تقل أهمية بالنسبة للمجتمع العالمي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن سلسلة من الأحداث ستنظم خلال هذا الاسبوع الخاص في شتى أنحاء العالم، بهدف زيادة وعي المجتمع العالمي بمسائل نزع السلاح، كما سبق أن قلت. وفي عالم اليوم الذي يتزايد فيه التكافل فإن الدور الفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون لحسم المشاكل أخذ يحتل مكان الصدارة ويزداد أهمية. وهذا يصح بصورة خاصة في ميدان نزع السلاح.

والكلمة الآن لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد فريتاس دو أمارال.

السيد فريتاس دو أمارال (رئيس الجمعية العامة)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على ملاحظاتكم وتهانئكم الرقيقة.

في أوائل هذا الاسبوع حظيت بشرف ترؤس حدث تاريخي لا نظير له، هو اجتماع قمة لقادة العالم المجتمعين في الجمعية العامة للاشادة بإنجازات التعددية والعالمية اللتين تجسدهما الأمم المتحدة. وكان من بين المواضيع التي ترددت في كل البيانات الـ ٢٠٠ المدلى بها على أعلى المستويات السياسية، أن منظمنا لا بديل لها، وإن كانت، بعد ٥٠ عاماً من عمرها، تحتاج إلى تعزيز واصلاح كيما تكون مستعدة لمواجهة التحديات الجديدة المقبلة. وحقيقة أن كل هذا العدد الكبير من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات كان حاضراً في احتفال الجمعية العامة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة لهي الشهادة على الدرجة التي مازالت تؤثر بها الأمم المتحدة ووكالاتها العديدة على حياة ملايين الناس في كل مكان في العالم.

وهذا التأييد الواسع المعرب عنه على أرفع المستويات ينبغي ترجمته إلى مبادرات تتبعها إجراءات عملية في كل مجالات أنشطة الأمم المتحدة، وخلال الخمسين عاماً الماضية اعتبرت الأمم المتحدة نزع السلاح دوماً إحدى أولوياتها العليا، لأن المنظمة نشأت من تجربة الحرب العالمية الثانية، وفي نفس السنة التي استخدمت فيها الأسلحة النووية. ومنذ عام

المتفجرة. وفضلا عن ذلك، أمكن التوصل إلى نتيجة بالغة الأهمية هي اعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقية أسلحة اللأزر المسببة للعمى. وستستأنف المفاوضات في بداية العام المقبل في جنيف، ويحدوني أمل وطيد في أن تختتم بنجاح بأسرع ما يمكن. ذلك أن الألغام البرية تشكل تهديدا آخر للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في مناطق معينة من العالم، وأعتقد أنه ينبغي لنا ألا نغفل عن الزخم الحالي، وأن نناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية بأن تبادر إلى الانضمام إليها.

ولا بد من مواصلة الجهود الإقليمية أيضا. والمساحة الجغرافية التي تغطيها المنطقتان الحاليتان الخاليتان من الأسلحة النووية، واللذان انشأتهما معاهدتا ثلاثيلوكو وراوتونغا، يمكن أن تصبح أكثر اتساعا بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في افريقيا (معاهدة بليندابا). والواقع أن أحد أهم معالم الدورة الخمسين قد يكون اعتماد الجمعية العامة لنص معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

ورغم أنني لمحت بإيجاز فحسب إلى بعض البنود الكثيرة المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى هذا العام، فقد حاولت أن أركز على البنود التي تبرز بوضوح العناصر الجديدة والمتطورة في جدول أعمال المجتمع الدولي لنزع السلاح. ويسعدني أن تتاح لي الفرصة هنا لأن أتطرق للحظات قليلة إلى تلك القضايا في هذه الجلسة الخاصة المكرسة للاحتفال بأسبوع نزع السلاح لعام ١٩٩٥. وهذا هو الوقت الذي نشيد فيه بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح على امتداد السنوات الخمسين الماضية، وبعمل اللجنة الأولى للجمعية العامة وغيرها من الهيئات والوكالات المتعددة الأطراف، وبالعديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إن حياة الناس في كل مكان ستتأثر يوميا وعلى نحو شخصي لو أن الأسلحة التي تهددنا جميعا، سواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، خفضت وحددت ثم قضي عليها جميعا في نهاية المطاف، من خلال الاعتماد المطرد لتدابير جادة وهادفة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وهناك أخطارا وتحديات هائلة تواجهنا يوميا، من بينها انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتلوث البيئة بسبب هذه الأسلحة ومكوناتها؛ والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي بسبب تهريب المواد النووية ومخاطر وقوعها في أيدي الإرهابيين. وتلك التهديدات تتطلب تعاونا عالميا.

وفي أيار/مايو من هذا العام، أصبح العالم مكانا أكثر أمانا بفضل اتفاق ١٧٥ دولة على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ومن ثم تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل الجهود العالمية في هذا المجال في عام ١٩٩٧، حينما تستعرض الأطراف سير المعاهدة.

وعلى سبيل المساهمة في هذا الاتجاه، تجري حاليا في جنيف مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولئن كانت هذه المفاوضات جارية فعلا، إلا أن وتيرتها يجب تسريعها لكي تلي مطالب المجتمع العالمي قاطبة بإبرام المعاهدة التي طال انتظارها في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٦.

كما أن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ من شأنه أن يعزز الأمن على مستوى العالم. وبالتالي فمن الحيوي أن تبذل جميع الدول قصارى جهدها للتصديق على تلك الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

ومما يكتسي أهمية قصوى المفاوضات الرامية إلى إنشاء نظام للتحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية (البكتريولوجية). ونجاح هذه المفاوضات في آخر المطاف من شأنه أن يطمئن البشرية على عزم جميع الحكومات على تعزيز تنفيذ الحظر الدائم لتلك الأسلحة.

وبينما يلزم الاستمرار دون هوادة في الجهود الرامية إلى إزالة خطر أسلحة الدمار الشامل، فلا يزال المجتمع الدولي يسعى إلى احتلال مكانه المشروع في ميدان تحديد وتخفيض وإزالة أدوات الحرب هذه التي قتلت ملايين البشر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الشهر بالتحديد سجل المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، قدرا من التقدم في المفاوضات الرامية إلى تعزيز الحظر والقيود المفروضة على الألغام البرية المضادة للأفراد والفضاخ المتفجرة وغيرها من النبائط

الصباح، تم احراز تقدم كبير بشأن هذه المسائل. فقد تعزز نظام عدم الانتشار بفضل القرارات التي اتخذت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها المعقود هذا العام. وتتمثل الخطوة الأخرى نحو الأمام التي اتخذت في الأيام القليلة الماضية في الاعلان الصادر عن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعزمها على التوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا ذات الصلة في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وان فتح باب التوقيع عما قريب على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، أي معاهدة بيليندوبا، يعد مصدرا آخر للارتياح الكبير.

ويأمل الأمين العام في أن يستمر هذا الزخم وان تواصل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تعاونها سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وهذا يعني بالتحديد الانتهاء على وجه السرعة من المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية؛ ويعني بذل جهد نشيط للتفاوض على معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛ ويعني بذل جهد لتحويل الاعلانات الانفرادية بشأن ضمانات الأمن السلبية إلى التزامات تعاقدية ملزمة قانونيا.

وبالنسبة للأسلحة الكيميائية، فإن التقييم أقل ايجابية نوعا ما. فمن دواعي القلق الشديد بالنسبة للأمين العام أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تزال بحاجة إلى ٢٥ تصديقا اضافيا حتى تدخل حيز النفاذ. إن هذه الاتفاقية تعد نموذجا للجهود المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فهي تنص على فرض حظر شامل لا لبس فيه على حيازة واستخدام فئة كاملة من الأسلحة. وهي تشمل تدمير المخزونات وحظر انتاجها مستقبلا. وهي تتنبأ بنظام تحقق فعال ببعد مدني وعسكري على السواء، يقوم على أساس مبدأ التنفيذ التعاوني. وان تدابير بناء الثقة واجراءات المشاورات الثنائية وتسوية المنازعات مصممة تصميميا جيدا لمعالجة أوجه القلق المتصلة بتنفيذ الاتفاقية. ولذلك فإنني أكرر النداء الملح الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية بالتوقيع عليها وإلى الدول التي وقعت ولم تصادق عليها بعد بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. ومن المؤسف اننا لم نحقق هدفنا في جعل هذه المعاهدة نافذة قبل نهاية عام ١٩٩٥، ولكننا لا نزال نستطيع بلوغ هدف الوصول إلى ٦٥ تصديقا

أشجع جميع الممثلين في عملهم في اللجنة الأولى. وأشكرهم على حسن استماعهم، وأتمنى لهم كل النجاح أثناء هذه الدورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد فريتاس دو أمارال، على بيانه الهام.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد مارك غولدنج.

السيد غولدنج (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أهنتكم مرة أخرى على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة للغاية. وأود أن أضم صوتي إليكم في الترحيب برئيس الجمعية العامة الذي استطاع بمعجزة أن يجد الوقت في برنامجه الحافل ليشارك في هذه الجلسة للجنة الأولى، التي تكرر عادة للاحتفال بأسبوع نزع السلاح. إنه يشرفنا بحضوره هنا هذا الصباح.

لقد قلتم سيدي الرئيس وأنتم أيضا، سيدي رئيس الجمعية العامة، كل ما يمكن أن يقال. وإنني، مثلكم، أجد أمامي بيانا يتضمن لمحة عن المنجزات التي تحققت في ميدان نزع السلاح خلال الفترة الفاصلة منذ آخر اجتماع كهذا لهذه اللجنة. وسوف أكرر ما قلتموه. ولا أعترض عن ذلك لأنني أعتقد ان مما يبعث على الرضى أن ندلل على وجود إجماع في هذا المنبر. لقد خاطبت اللجنة الأولى قبل أقل من أسبوعين. وكان هدفي في ذلك الحين أن أصف رؤية الأمين العام للتوجه الذي ينبغي لهذه المنظمة، في رأيه، ان تتبعه إزاء المسائل الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأؤكد ان السيد بطرس غالي يعتبر ان المسائل الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تلك ترتبط بالشواغل الأكبر المتصلة بالأمن الدولي، وبالمسائل الاقتصادية والاجتماعية من باب التوسع.

وليس من الممكن في رأيه معالجة قضايا الصراع دون معالجة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. وبعبارة أخرى، لابد من دمج تحديد الأسلحة ونزع السلاح في جدول الأعمال العالمي الأوسع للسلم والتنمية. وهذا يعني في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح التقدم على جبهتين واسعتين: أولاها، المسائل المألوفة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وكما سبق أن أشار رئيس الجمعية وأشرتكم أنتم سيدي الرئيس هذا

المتحدة، فإنني اقترح شعار الحاجة الملحة إلى المضي بسرعة صوب حظر جميع أنواع الألغام البرية، وهو هدف التزم به الأمين العام.

ويمكن اتخاذ الخطوة الأولى لدى استئناف المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي علق دورته في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وسيستأنف في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ثم في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وأكرر أن الأمين العام يعتقد أنه ينبغي بذل جهد كبير من أجل إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة الألغام البرية في ذلك المؤتمر الاستعراضي المستأنف.

وهناك مجالات أخرى يمكن إحراز نجاحات بشأنها على جبهة الأسلحة التقليدية. وعلى الصعيد العالمي، من الضروري أن يكون هناك دعم مستمر وعالمي لجميع التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية. وهنا بطبيعة الحال يحضر في أذهاننا بصفة خاصة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يقوم بتشغيله مركز شؤون نزع السلاح. لقد تم إحراز تقدم كبير وتم الإبلاغ عن زهاء ٩٠ في المائة من عمليات نقل منظومات الأسلحة في الفئات الحالية، بيد أن أقل من نصف الدول الأعضاء في هذه المنظمة لم ترسل بيانات، ونسبة الـ ١٠ في المائة الباقية من عمليات نقل الأسلحة ينبغي إدخالها في إطار نظام الشفافية.

ومسألة الصراحة والشفافية في مجال عمليات نقل التكنولوجيا ينبغي أيضا انتهاجها بتصميم ولكن على أساس الفهم بأن من الضروري تحقيق التوازن بين الحاجة إلى منع انتشار الأسلحة والحاجة إلى تجنب عرقلة عملية التنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي اكتسبت البلدان الأوروبية خبرة كبيرة في تعزيز الصراحة والشفافية. ويلاحظ الأمين العام أن نظام الأمن التعاوني البازغ حديثا في أوروبا هو نتاج مبادرات تقدمية عززت وطوّرت على مدى سنين طويلة عن طريق مفاوضات تستند إلى توافق الآراء والتعاون. ومن المستصوب، على الصعيد الإقليمي، أن تقوم مناطق أخرى باستنباط تدابير خاصة بها لبناء الثقة وبناء الأمن لتكون ملائمة لمواجهة المشاكل الخاصة بالمنطقة المعنية. ومركز الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد تام لتقديم

قبل نهاية ١٩٩٥، الأمر الذي سيجتاز دخول الاتفاقية حيز النفاذ قبل نهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة.

ومما له أهمية مماثلة المفاوضات التي تستهدف إقامة نظام تحقق فعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. إن المفاوضات الجارية في الفريق المخصص من الخبراء الحكوميين المنشأ لهذا الغرض ينبغي أن تدعمه جميع الدول وذلك، مرة أخرى، بهدف الانتهاء، في موعد أقصاه ١٩٩٦، من المهمة التي كلفه بها المؤتمر الخاص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في العام المنصرم.

والجبهة الثانية التي يجب التقدم عليها هي الأسلحة التقليدية. هذه هي الأسلحة التي تزعزع استقرار المجتمعات وتقتل البشر كل يوم بأعداد تجعل مفهوم النظام العالمي الجديد مهزلة. ونظرا لكونها صغيرة ورخيصة وسهلة الانتاج ومنتشرة بكميات كبيرة جدا، فإن السيطرة عليها أصعب من السيطرة على أسلحة الدمار الشامل، وهذا يتجلى في حقيقة أن التقدم على الجبهة الثانية هذه أقل بكثير من التقدم على جبهة أسلحة الدمار الشامل. وكان اعتماد المؤتمر الاستعراضي الذي عقدته في فيينا الدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، لبروتوكول إضافي، أي البروتوكول الرابع بشأن أسلحة الليزر التي تسبب العمى، خطوة نحو الأمم. وهذه هي المرة الأولى التي تحظر فيها استخدامات معينة لفئة من الأسلحة قبل وزعها. وهذا مثال هام على العمل الوقائي في ميدان نزع السلاح. فهو يوضح الحاجة إلى تقييم مستمر للعواقب الإنسانية المتأتية من بحوث الأسلحة وتجاربها. ولكن، للأسف، لا تزال المشكلة الحقيقية قائمة، وهي المشكلة الراهنة للألغام البرية. لقد قال الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة أن الألغام البرية هي في الحقيقة سلاح من أسلحة الدمار الشامل، وهي سلاح بطيء الحركة للدمار الشامل لأنه يقتل على مدى فترة طويلة أو يشوه بصورة عشوائية عددا كبيرا للغاية من المدنيين الأبرياء. وقال الأمين العام في تلك الرسالة أيضا إن استمرار انتشار الألغام البرية ومواصله زرع الألغام البرية يضيفان في كل عام عقدين أو أكثر إلى فترة ١٠٠ سنة اللازمة بالفعل لإزالة الألغام إذا لم يتمكن من تسريع المعدل الحالي للتطهير - ١٠٠ سنة! إذن، إذا كنا نبحث عن شعار للتركيز عليه في أسبوع نزع السلاح هذا في السنة الخمسين للأمم

وأود أن أبلغ أعضاء اللجنة أنني وسائر أعضاء المكتب، بعد سلسلة من المشاورات مع بعض الوفود ومجموعات الوفود استعرضنا بعناية المسائل التي ينطوي عليها الأمر وبمقدوري الآن أن أعرض على اللجنة الأولى، للنظر والموافقة، برنامجاً منظماً يشمل المواضيع العشرة الوارد بيانها في القرار ٨٧/٤٨ بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبرنامج المرحلة التالية من عمل اللجنة الأولى، التي تبدأ يوم الاثنين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وارد في الجدول الزمني للمناقشات التعاقبية الذي تم تعميمه على الأعضاء بالأمس.

والجدول الزمني يتبع أساساً النمط الذي انتهج في هذه المناقشة في العام الماضي. والتغيير الوحيد يتصل بالموضوعين الأخيرين، وهما "الأمن الدولي" و "مسائل متصلة بنزع السلاح والأمن الدولي" اللذين سينظر فيهما معاً. وستخصص لهما جلسة واحدة.

وأعترزم، بموافقة اللجنة، أن أتناول هذه المواضيع العشرة على النحو المبين في الجدول الزمني، واحداً واحداً بالترتيب الوارد، ابتداءً بتبادل الآراء بشأن الموضوع الأول "الأسلحة النووية"، يوم الاثنين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وستخصص جلستان لتبادل الآراء بشأن الموضوع الأول. وسيتم التحلي بالمرونة، بقدر الامكان، في تناول هذه المسائل في جلساتنا الرسمية.

وأود أن اقترح أنه بمجرد الانتهاء من النظر في موضوع معين ينبغي للجنة أن تمضي فوراً، إذا سمح الوقت، إلى النظر في الموضوع التالي فتبدأ تبادل وجهات النظر بشأنه. وهذا بالتأكيد سيتمكن للجنة من الاستفادة الكاملة والبناءة من الوقت ومن خدمات المؤتمرات المتاحة لهذه المرحلة من عملها.

ولن تكون هناك قائمة متكلمين بشأن المناقشة التعاقبية غير الرسمية لمواضيع محددة. وإن الوفود التي ترغب في الاشتراك في التبادل غير الرسمي للآراء عليها أن تبين رغبتها في الإدلاء ببيان من مقاعدها في القاعة.

وإذا لا توجد ملاحظات أو اعتراضات على الجدول الزمني المقترح، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد الجدول الزمني المعروض عليها.

المشورة، إذا طُلب منه ذلك، للمنظمات الإقليمية أو المجموعات الإقليمية التي تدرس هذه الإمكانيات.

والواقع أنه يجري حالياً الترويج لمبادرات هامة للقيام بحوارات أمنية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونأمل أن تكون بالامكان استخدامها بالتوازي مع التطورات الأخرى في مجال الصراحة والشفافية على الصعيد العالمي بغية إقامة صلة دعم متبادل بين تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وإنني أشكر رئيس اللجنة وأعضاءها على إصغائهم لهذه الملاحظات. وأود أن أختتم بأن أطمئنكم - وأن أؤكد لكم مرة أخرى - أن زملائي في مركز نزع السلاح تحت تصرف اللجنة الأولى هذه وعلى استعداد لتقديم ما تحتاجونه من خدمات ودعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية على حضورهما واشتراكهما في هذا الاجتماع الخاص للجنة احتفالاً بأسبوع نزع السلاح.

بهذا نكون قد اختتمنا الجزء الاحتفالي من جلستنا.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرف أعضاء اللجنة أننا لم نتمكن من الانتهاء من عملنا مساء أمس، ويتذكرون أنني قلت إنني سأدلي ببيان عن برنامج العمل للأيام القادمة. ووفقاً لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني، تنتقل اللجنة إلى المرحلة التالية من عملنا وهي، على وجه التحديد، مناقشة تعاقبية لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي المعتمد فيما يتعلق بنود نزع السلاح والأمن الدولي من جدول الأعمال، يوم الاثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وتذكرون أنني قلت في جلستنا التنظيمية يوم الخميس ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بأنني سأسعى، بمساعدة وتعاون سائر أعضاء المكتب وموظفي الأمانة العامة، إلى تقديم المعلومات الضرورية لأعضاء اللجنة فيما يتصل بكل موضوع قبل وقت كاف من الموعد المحدد، لنظره.

تقرر ذلك.

في أسرع وقت ممكن. وإذا لم أسمع اعتراضاً، سيتقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضاً أن أبلغ اللجنة بأن أعضاء مكتب اللجنة مشروع مقرر قصيرا تحت البند ٧٩ من جدول الأعمال، يطلبون فيه، في جملة أمور، إدراج البند المعنون "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها" في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، أو جدول أعمال دورة لاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن أعضاء مكتب اللجنة ، بعد إجرائهم مشاورات مكثفة مع وفود منفردة ومجموعات من الوفود، توصلوا إلى استنتاج مفاده أن أعمال اللجنة شهدت تحسناً وترشيداً بدرجة كبيرة في غضون السنوات الماضية. وهم يعتقدون، إذن، بأنه لا توجد حاجة، أقله في هذا العام، إلى الاطراد في مناقشة مسألة ترشيد أعمال اللجنة. ويمكن للجنة أن تتناول مسألة ترشيد أعمالها، إذا رغبت في ذلك، في السنة المقبلة أو على أساس مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات.

لذلك أود أن أقترح أن ترجى اللجنة النظر في البند ٧٩ من جدول الأعمال، أي، "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها". وإذا وافقت اللجنة على هذا الاقتراح بناء على توصية المكتب، فإنني أطلب إلى الأمانة العامة أن تنقح برنامج عمل اللجنة وجدول أعمالها الواردين في الوثيقة A/C.1/50/2 وفقاً لذلك، وإن تعمم التنقيح على اللجنة